

حصة استماع
حول المشروع أمام لجنة الحقوق والحريات
2 مارس 2015

مشروع قانون أساسي يتعلق بحق النفاذ إلى المعلومة

شوقي قدّاس



الجمعية التونسية للقانون الدستوري
Association Tunisienne de Droit Constitutionnel
Tunisian association of constitutional law

النفاذ إلى المعلومة ؟

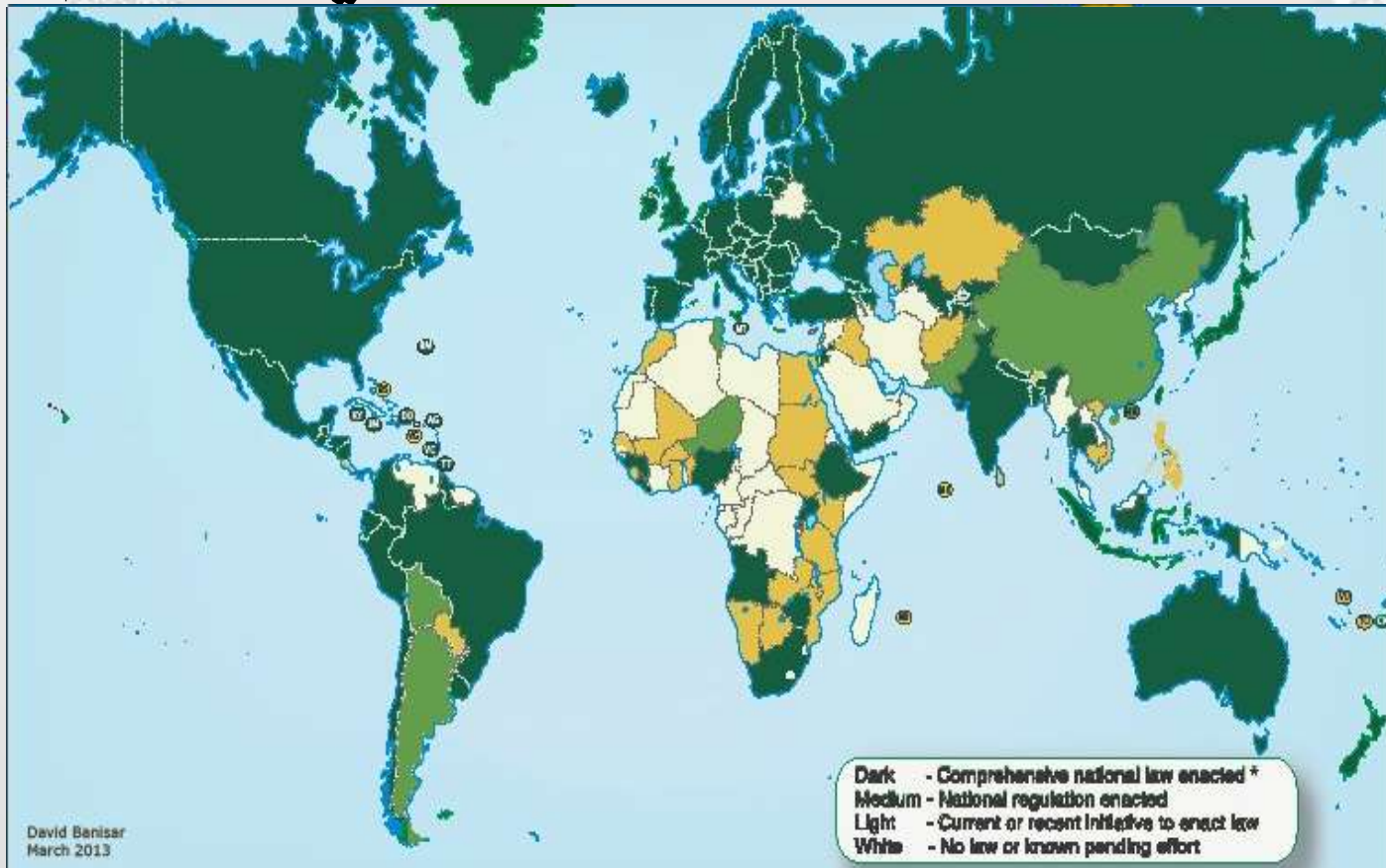
- الحق في النفاذ الى المعلومة حق ملازم ومفعلٌ لحرية التعبير
- المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية : «...2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرّيته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين...»

النفاذ إلى المعلومة ؟

- الحق في النفاذ الى المعلومة يكرّس الشفافية في العمل العمومي
- "الشفافية تقلص من الفساد وتعزز الحكم الرشيد»، اعلان G8 جوان 2003
- حركية كونية انطلقت سنة 1776 في السويد
- أكثر من 95 دولة أصدرت قانون في حرية النفاذ إلى المعطيات العمومية

النفاذ إلى المعلومة؟

قوانين النفاذ الى المعلومة في العالم



النفاذ إلى المعلومة ؟

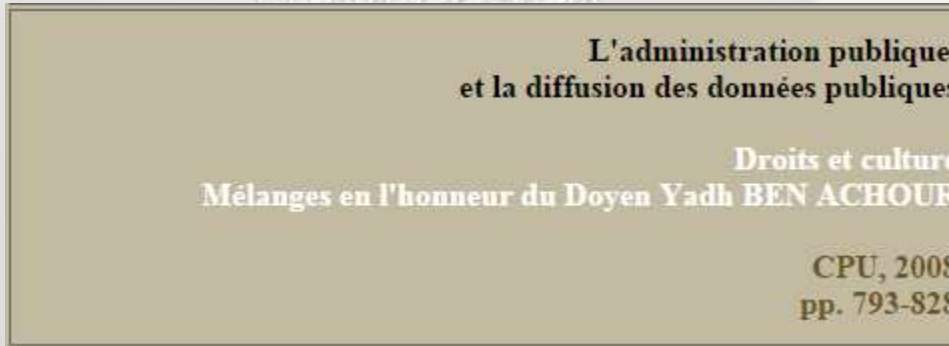
مسألة المعطيات العمومية والشخصية



2008



2005



النفاذ إلى المعلومة ؟

الحق في النفاذ الى المعلومة يطرح عديد الإشكاليات :

- **تعريفات دقيقة للمفاهيم المستعملة**
- **تحديد الهياكل المعنية**
- **تحديد المعطيات المنشورة**
- **طلب النفاذ إلى المعطيات العمومية**
- **حدود أو استثناءات الحق في النفاذ إلى المعطيات العمومية**
- **طبيعة وصلاحيات الهيئة**
- **استعمال المعطيات العمومية**
- **العقوبات لمخالفة قواعد النفاذ للمعطيات العمومية**
- **تعدد المتدخلين في علاقة بالمعطيات العمومية**

التعاريف (معلومة)

- المشروع في عنوانه وتعاريف مفاهيمه يستوجب التدقيق
- يستحسن استعمال مصطلح : **المعطى العمومي**
المطابق لمصطلح Donnée publique / Public data
- القوانين المقارنة والنصوص الجهوية تحدد **مفهوم المعلومة في تكييفها بالعمومية** مما يسمح بإزاحة المعلومات التي تكون بحوزة اشخاص القانون الخاص كالأفراد أو الشركات أو الجمعيات ...

التعاريف (معلومة)

• مشروع قانون يتعلّق بالإطار العام للتبادل الإلكتروني بين الهيكل العموميّة وبينها وبين المتعاملين معها

• «مُعْطِيَاتٍ عَمُومِيَّةٍ : المَعْطِيَاتِ وَالوِثَائِقِ الَّتِي يُنْشِئُهَا أَوْ يَتَحَصَّلُ عَلَيْهَا أَوْ يُجَمِّعُهَا هِيكَلٌ عَمُومِيٌّ فِي إِطَارِ مَهَامِهِ وَيَضَعُهَا عَلَى ذِمَّةِ الْعَمُومِ»

التعاريف (معلومة مدونة)

• أخذ بعين الاعتبار اللجوء الى تقنيات المعلومات والاتصال

• «المعلومة : كل معلومة مدونة مهما كان تاريخها أو شكلها أو وعاءها والتي تنتجها أو تتحصّل عليها الهيكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في إطار ممارسة نشاطها»

• حذف عبارة «مدونة» لحصرها في الوثائق المادية

التعاريف (النفاذ)

- «النفاذ إلى المعلومة : نشر المعلومة بمبادرة من الهيكل المعني والحق في الحصول عليها بطلب»
- هذا التعريف يتعرض الى **الطرق التي تسمح بالنفاذ الى المعطى العمومي**
- النفاذ هي العملية التي تسمح بالتعرف على محتوى الوثائق أي جعل المعلومة أو المعطى متاح للعموم

التعاريف (استعمال)

- «إعادة استعمال المعلومات العمومية: استعمال المعلومات التي تم إنتاجها في إطار وظيفة المرفق العام، وذلك لغايات أخرى تجارية أو غير تجارية»
- لا يُوَظَر المشروع إعادة الاستعمال، **ما هي الفائدة من تعريف المفهوم ؟**
- **التعريف يعيد تحديد المعلومات المعروفة في نفس الفصل**

الهيكل المعنية

• يستحسن إعادة تبويب الهيكل الخاضعة لأحكام هذا القانون في الفصل 3 :

• **الهيئات التشريعية**

• الهيئات القضائية

• **الهيئات التعديلية** الهيئات الإدارية المستقلة

• الإدارات المركزية والجهوية والجماعات المحلية وتمثليات الدولة بالخارج

• المؤسسات والمنشآت العمومية **وتمثيلها بالخارج**

• أشخاص القانون الخاص التي تسير مرفقا عاما

• **كل الهيكل التي تنتفع بتمويل عمومي يفوق مبلغا يضبط بأمر**

المعطيات المنشورة تلقائياً

- الفصل 8 "يتعين على كل هيكل خاضع لأحكام هذا القانون أن ينشر ويحيين بصفة دورية المعلومات التالية : ..."
- يستحسن زيادة :
- القائمة الاسمية لكل العاملين في الهيكل مصحوبة بعنوانهم الالكترونية المهنية والخطة المكلفين بها
- التقارير العمومية التي تصدر على الهيكل بطلب من رئاسة الحكومة أو مجلس نواب الشعب

طلب النفاذ

• الفصل 12. «يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي ...»

• لتشجيع الاستثمار الخارجي ومطابقة تشريعنا الوطني للمعايير المقارنة يستحسن التنصيص على إمكانية طلب النفاذ للأشخاص الطبيعية أو المعنوية الأجنبية المقيمة بتونس

• يستحسن التعرض في حالة اللجوء الى الطلب الالكتروني إلى إجراء **الوصل الالكتروني** : «وصل إلكتروني : إعلام يرسل إلى طالب الخدمة إلكترونيا يُثبت تاريخ وساعة توصل الهيكل العمومي بالمطلب»

طلب النفاذ

• الفصل 15. «الحصول على نسخة إلكترونية من المعلومة، عند الإمكان»

• يستحسن التنصيص وجوب إعلام الطالب بالنسخ المتاحة ومدّه بنسخة الكترونية **يمكن استعمالها ومعالجتها**

• الفصل 17 : يحدد الآجال في 20 يوم :

• آجال **يستحسن تمديدها** الى 30 يوم

• يستحسن التنصيص على إمكانية التمديد وادماج

مفهوم «**الآجال المعقولة**» التي يسمح تقييمها من طرف

القضاء

طلب النفاذ

• يستحسن إلزام الهيكل المعني بإعلام طالب المعطي عن طريق **الإرساليات القصيرة** وخصوصا في الحالات التالية :

• **التمديد في الآجال** المحددة لتسليم المعطي

• **جاهزية المعطي** قبل الآجال القانونية

المحددة

• **إحالة طلب النفاذ** للهيكل المختص (الزام

الهيكل بالاحالة)

استثناءات النفاذ

- يستحسن التعرض لوضعية **المعطيات المعروضة للبيع** في هاته الحالة يكتفي الهيكل بأعلام الطالب بذلك وتحديد مكان البيع والتمن المستوجب للحصول على نسخة
- لا يمكن الحصول على نسخ من **قرارات قضائية** إلا بعد فسخ أسماء الأشخاص التي تم ذكرها
- لا يمكن الحصول على وثائق تحتوي على **معطيات شخصية** إلا بعد استشارة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الخاصة

الهيئة

- الفصل 41 "تحدث هيئة عمومية تسمى "هيئة النفاذ إلى المعلومة "... من المستحسن اللجوء إلى التصنيف المتعارف في القوانين المقارنة وهو **"هيئة ادارية مستقلة"**
- إسناد للهيئة في الفصل 42 على غرار هيئة الانتخابات وهيئة الإعلام **السلطة الترتيبية** في مجال تدخلها مما يسمح لها القيام بوظيفتها التعديلية
- الفصل 50 : **"اختيار كاتب عام للهيئة من بين أعضائها"** : خيار غير صائب ... خطة تستوجب التخصص في التسيير الإداري الذي لا يتماشى مع مهنة الأعضاء

إعادة استعمال المعطيات

• الفصل 60 " ... وفقا لضوابط وشروط يتم تحديدها ضمن إطار قانوني خاص "

• يمكن لقانون التفويض للسلطة الترتيبية تحديد إجراءات لكنه **غير عادي أن يفوض ذلك إلى قانون** وهو من صلاحيات الدستور

• يمكن للقانون أن ينص على ضمان "الحق في إعادة استعمال المعلومات العمومية" ويحيل إلى الهيئة صلاحية إصدار **كراس شروط** يحدد إجراءات وشروط تكريس هذا الحق بالتشاور مع الهيئات المتدخلة في هذا الميدان

العقوبات

- الفصل 60 "يعاقب بخطية قدرها خمسمائة (500) ديناراً كل من يتعمّد..."
- أفعال لا تتساوى في خطورتها والمساوى التي تنجر عنها يستحسن التمييز في العقاب عليها
- يستحسن زيادة عقاب خاص ضد العون أو الإدارة التي تصر على عدم السماح بالإنفاذ الى معطى عمومي رغم طلب الهيئة ذلك
- يستحسن زيادة عقاب في حالة العود

تعدد المتدخلين

- تكريس حق النفاذ الى المعطيات العمومية ليس عمل مناط بعهدة الهيئة التي سيتم انشاءها فقط
- يتدخل في هذه العملية الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والأرشيف الوطني
- يستحسن انشاء مجلس يسمح بالتنسيق والتشاور بين هذه الهياكل الثلاث على مستوى رؤسائها
- صلاحيات هذا المجلس : الموافقة على القواعد الترتيبية وكراس الشروط التي تؤطر حق النفاذ وإعادة استعمال المعطيات العمومية وتنسيق فقه القرارات في هذا الميدان

يمكن تحميل هذا التقديم على موقعي الواب الخاص
www.chawki.gaddes.org/2.html

شكرا
على المتابعة والانتباه



Accueil	Publications	Présentations
Enseignements	Documents	Droit public tun.
Liens	Vidéos & photos	Contacts

Chawki GADDES

Les élections locales
Formation pour les représentants régionaux
Lam Echami, Tunis, La Soukra, 25 mars 2015

Les instances constitutionnelles indépendantes
La constitution tunisienne et les relations internationales
Association des diplomates tunisiens